و الظرف والمجرور تلك ست تقدمها كل امام ثبت

واشار بقوله واحد الى انه لا فصل بينه وبين الضرورة داعيه الى الفصل بين اما والفا لاستكراه دخول اداة الشرط على ما جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزاد عليه قاله الشمني بمعناه انتهى ويتجه النظر بالنسبة للاسم المنصوب بالمفسر بما بعد الفا الا ان يقال لما كان مفسرا جاز ان الجواب كان هو كالجزء منه وكلام ابن الناظم في جعل الشرط يقتضي انها جزء من الجواب فصل قوله وقيل مرفوع بلو لا اصالة قال الزركشي هو قول الفراء قال الدماميني ونقل عنه انه علل ذلك باختصاصها بالاسماء وردبان ذلك ليس مقتضيا لخصوص الرفع ايضا فان الحرف المختص بالاسم اما يعمل الجر فقط كحروف الجر واما يعمل النصب والرفع كان واخواتها وما الحجازية اما عمل الرفع فقط فلا نظير له قوله وقيل مرفوع بها نيابة عن الفعل المحذوف قال الدماميني وهذا القول لم اره الى الان والذي رايته في الجنى الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلو لنيابتها مناب لو لم يوجد حكاه الفراء عن بعضهم ورده بانك تقول لو لا زيد لاكرمتك لا يعطف بلا بعد النفي وهذا ليس بواقع للقول المذكور انتهى اي لانها على هذا نابت عن المرفوع والفعل انتهى واقول رايت بخط المحب في الحواشي ما نصه في كتاب وصف الباني في حروف المعاني لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد النور المالقي وارتفاع الاسم بعد لو لا عند الكوفيين بفعل محذوف وثابت عنه لو لا فلو لا زيد لاكرمتك اصله لو انعدم زيد لاكرمتك فحذف انعدم وناب عنه لا وهذا هو الصحيح لان لا اذا زالت جاء الفعل واتفق الطائفتان على ان لو لا مركبة من لو الامتناعية ولا النافية وكل منهما باقية على ما هي في المعنى الموضوعة له قبل التركيب هذا ما اخترعه الشيخ الذي زعم البصريون انه لم ينطق به في وقت ما ويدل على ان الاسم بعد ها ليس مبتدا تاخر ابعدها ولا تقع في موضع المبتدا الا ان المكسورة فاعله قال عبد الله بن هشام هذه عثرة لا تقال انتهى واستفيد منه ان هذا القول قول الكوفيين وان لا نائبة عن فعل فقط لا عن فعل وحرف ووجه قول المحب ان قوله ولا تقع في موضع المبتدا الى اخره عثرة لا تقال ان المكسورة لا تقع في موضع المبتدا بل يجب فتح ان الواقعة في موضعه وانما تكسران في الابتداء فقط لا للام في موضع المبتدا بل يجب فتح ان الواقعة في موضعه وانما تكسران في الابتداء فقط لا للام

ويحتمل

ويحتمل ان يكون كونا مقيدا قاله الدنوشري وينظر هل يأتي الخلاف بعد لو مما هل يكون كونا مطلقا فقط او يجوز ان يكون كونا مطلقا او مقيدا قوله فتقديره فلو كان هو اي الشان قاله في الغيثي وقيل التقدير فلو كان الامر من جنس المذكور الذي شيعها على هذا خبر لمحذوف واي هي شيعها هذه باب الاخبار بالذي وفروعه قوله وكثيرا ما يصار اليه قال الزركشي كذا قاله المصنف وفيه نظر لانه اذا قصد شيء من المعاني الثلاثة اعني قصد الاختصاص وتقوي الحكم وتشويق السامع يؤتى بتركيب دال عليه كهذا التركيب من غير تغيير له عن اصله واما التغيير على هذا الوجه فالغرض منه اما التدريب او الامتحان قوله لقصد الاختصاص الى اخره الاخيران نحويان والثلاثة قبلهما بيانية والاول كقولك الذي قام زيد واعلمني قال قام عمرو خالد والثاني ظاهر لان في هذا الاخبار اسنادين فهو اقوى مما فيه اسناد واحد والثالث كقول ابي العلاء المعري مشيرا للمعاد الجسماني

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

ويحتمل قول بعضهم قصد اختصاص او تقوي الحكم او تشويقا او صدر ابدا الباب عنوا قوله ثم يعوض من ذلك الاسم ضمير ومكانه اي غالبا لما سياتي من انه قد تقدم لقصد الانتقال قوله وان عن بمعنى الباء قال الزركشي اي والباء بمعنى عن انتهى اي لان تمام التوجيه المذكور انما يحصل بذلك ولذا قال ابن الشهاب العثماني ان ذلك ساقط من كلام الشيخ يقتضي ان ذلك من تمام وجه المقلوب وفي كلام ابن جماعة ما يقتضي انه وجه مستقل كما بيناه في حواشي الالفية الفصل الثاني قوله من الثاني الى اخره قال الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة وهو على حذف مضاف اي من موصول الثاني الخ قوله بسبعة شروط نبه الشاطبي على انه لحاجة الى الشرطين الاولين للاستغناء بقبول الاستغناء بالضمير لان ما يخرج بهما يخرج به ولذلك لم يذكرهما في التسهيل الشرط الثاني استغنى عنه بالرابع قوله على القول بان له صدر الكلام اي وهو خلاف الاصح بدليل انهم